الدور الأوروبي المطلوب

سامر علي ضاحي

قبل انطلاق أحداث «الربيع العربي» كان الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تغيير بنية النظام الدولي القائمة على الأحادية القطبية وتفرد الولايات المتحدة الأميركية بصناعة القرارات الدولية، حيث تجلت الغطرسة الأميركية في ولاية الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن التي ترجمت بحربين في أفغانستان والعراق لم يستطع خلالهما الاتحاد الأوروبي الوقوف في وجه واشنطن رغم سعيه إلى لعب دور أكبر في العلاقات الدولية وإحداث أي تغيير في الأحادية القطبية، وإن لم يعلن ذلك صراحة كما هو الأمر مع بكين التي كان تصاعد قوتها الاقتصادية ينذر بتغيير ما في البنية الدولية باتجاه احتمال التحول إلى ثنائية قطبية.

أحداث تونس وليبيا كانت فرصة استغلت فيها أوروبا عدم نية الرئيس الأميركي باراك أوباما الإقدام على تدخلات أخرى في العالم تزيد حجم التكاليف على بلاده فرأينا إيطاليا وفرنسا تقودان التدخل العسكري الجوي في ليبيا، لكن بموازاة ذلك لوحظ تراجع واضح في دور الاتحاد الأوروبي منظمة وأعضاء في المعضلات الدولية المتزايدة مع تصاعد متواتر لدور تركيا خلال أزمتي ليبيا ومصر ثم الأزمة السورية وصولاً إلى الانقلاب الفاشل على الرئيس رجب طيب أردوغان، ومن قبله الخطأ الجسيم الذي ارتكبته أنقرة بإسقاط طائرة روسية فوق الأراضي السورية ادعت أنها دخلت مجالها الجوي.

في هذه الأثناء كانت روسيا تنتهز الفرصة تلو الأخرى للعودة بقوة إلى قيادة البنية الدولية في محاولة لإحياء قوة الاتحاد السوفييتي السابقة حتى إن البعض تحدث عن ثنائية قطبية يشهدها العالم حالياً حيث تستغل روسيا التراجع الأميركي لتزيد تدخلاتها في العالم وتتوسع وها هي تضع قدميها بقوة في الشرق الأوسط فقاعدة جوية في حميميم باتت دائمة وأخرى بحرية في طرطوس والحديث جار عن إمكانية إقامة قاعدة جوية في مصر، إلا أن حجم التكاليف التي تتكبدها موسكو مع التراجع الواضح في أسعار النفط والغاز، عماد الاقتصاد الروسي، يكبح جماح التوقعات المستقبلية حول إمكانية تحول موسكو إلى قطب ثان يواجه الأحادية الأميركية، لذلك نرى موسكو اليوم تسعى إلى صياغة تعاقدات اقتصادية إستراتيجية مع دول مثل إيران وتركيا بهدف حماية اقتصادها من تهديدات الانهيار في لحظة ما.

الصين بدورها تنبهت إلى التراجع الأميركي في ظل إدارة أوباما التي يبدو أنها حذرة أكثر مما يجب بدليل أنها حتى اليوم تماطل في تنفيذ الاتفاق النووي مع إيران، فعمدت بكين إلى إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لكونها نجحت بغزو اقتصاديات الدول الإفريقية وباتت تتطلع لدور أكبر في العلاقات الدولية فكان إعلانها عن تعاون عسكري مع دمشق وزيارة مسؤوليها العسكريين إليها ونيتها تدريب الجيش السوري.

الملاحظ في غضون كل ذلك أن الاتحاد الأوروبي لم يتراجع دوره الدولي وحسب بل كان تصويت البريطانيين لمصلحة الخروج منه إنذاراً ببداية تفكك الاتحاد في ظل تصاعد اليمين في أوروبا عموماً وفي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهي الدول الأساسية فيه.

ولعل الأزمة السورية شهدت ما يشبه إسقاطات النظام الدولي في رقعة جغرافية لطالما كانت عنصر استقرار الشرق الأوسط، وباتت الأزمة أكثر من دولية شئنا الاعتراف بذلك أم لا، بل أثبت المجتمع الدولي حتى الآن عجزه عن اجتراح أي حل لها، واليوم وصلنا إلى عتبة طرفين دوليين متصارعين قد يعني اتفاقهما في أي لحظة بداية الحل للأزمة.

الاتحاد الأوروبي ومنذ انطلاقة الأزمة مال إلى طرف المعارضة وساهمت دوله بداية بخلق ما يسمى مجموعة أصدقاء الشعب السوري ثم كان عضواً في المجموعة الدولية بشأن سورية، حتى ضرب تنظيم داعش الإرهابي باريس وتلا ذلك تمدده في عواصم ومدن أوروبية أخرى فبدأ اتحاد بروكسل يدرك أهمية الالتفات إلى الطرف الحكومي في سورية وكان لقاء مفوضيته السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني مع مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري على هامش مباحثات جنيف في آذار الماضي تحولاً لافتاً في سياسة الاتحاد لم يواصلها لاحقاً.

واليوم أمام الاتحاد فرصة حقيقية لاستعادة المكانة الدولية الفاعلة مع تباعد الهوة بين واشنطن وموسكو بعد انهيار اتفاقهما حول سورية مؤخراً وبإمكانه الإسهام في عملية التسوية سياسياً ودبلوماسياً وحتى عسكرياً إن تطلب الأمر لكنه حتى اليوم ينظر من زاوية واحدة للأزمة وهي زاوية المعارضة وداعميها ويكاد موقف أوروبا واتحادها ودولها يتماهى بشكل لافت مع الموقف الأميركي وهو ما ظهر في الثامن من الشهر الجاري حين شن الأعضاء الأوروبيون الدائمون في مجلس الأمن هجوماً لاذعاً على موسكو ودمشق رغم إدراكهم واعترافاتهم السابقة بالجهود الروسية في مكافحة الإرهاب انطلاقاً من سورية، ووصل بهم الأمر إلى استخدام عبارات لم يعهدها المجلس سابقاً لما احتوته من اللادبلوماسية، وانتقل الخطاب الدبلوماسي الأوروبي مؤخراً إلى اتهام موسكو بارتكاب «جرائم حرب» في سورية متناسين أنها تحارب الإرهاب الذي ضرب عواصمهم ومدنهم.

وجاء إلغاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين زيارته المقررة إلى باريس كرد فعل روسي على محاولات باريس استعداء موسكو ورسالة نفهم أنها موجهة إلى الإليزيه بضرورة تعديل المواقف تجاه الكرملين الذي سبق أن استخدم سياسة شبيهة مع الباب العالي في تركيا عقب إقدام الأخير على إسقاط الطائرة الروسية فوق الأجواء السورية، وهو ما ولد أزمة بين البلدين أدركت أنقرة بعدها أن لا مناص لحلها من اعتذار رسمي كما طلبت موسكو، وكان إخراج باريس للفعاليات المتعلقة بافتتاح المركز الثقافي الروسي التي أصبحت خارج جدول أعمال الزيارة وكأنها لا ترغب في أي مظاهر حالياً لزيادة التطبيع مع موسكو والأخيرة فهمت الرسالة وردت بأحسن منها، كما أن بريطانيا الخارجة من عباءة الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى حليف دولي مثل موسكو لأن تحالفها مع الأميركان غير مضمون.

إذاً الاستعداء الأوروبي لروسيا قد يعوق رغبة الأولى للعودة إلى ساحة المنافسة الدولية ومع تحضيرات بروكسل لاجتماع خاص على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء لبحث الخيارات حول سورية، تبدو الفرصة متاحة لاستدراك الأمر لكن ذلك يتطلب بوادر حسن نية، قد تصل إلى تقديم اعتذار لموسكو عن التصريحات الأخيرة بحقها، كما يدرك الأوروبيون جيداً، ولو لم يعلنوا ذلك، أن صعودهم الدولي اليوم يتطلب ألا يكتفوا خلال الاجتماع المقرر بمجرد البحث، إذا ما أرادوا للقارة الأوروبية المسماة القارة العجوز العودة إلى ساحة المنافسة الدولية بقوة، وتجديد شباب أوروبا يتطلب أيضاً رفع العقوبات المفروضة على سورية التي يتجاهل الأوروبيون أنها ساهمت بزيادة مأساة السوريين موالاة ومعارضة، إضافة إلى ضرورة إعادة التواصل الفعال مع دمشق لكون «التعاون مع كل الأطراف والمشاركة الفعالة معها» من الأسس المهمة للتعامل مع الأزمات.

اعتبر إفشال واشنطن ولندن مؤتمراً لمراجعة معاهدة عدم الانتشار «فضيحة أخلاقية»

الجعفري: دعم إرهابيين يستخدمون الكيميائي هو الظاهرة الأخطر في العالم

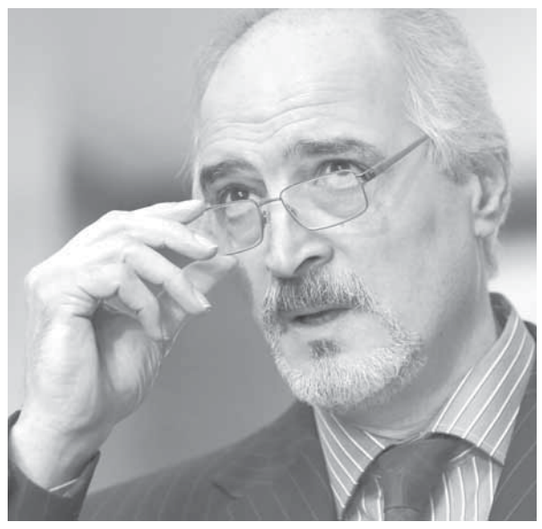

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري

| وكالات

أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري أن أخطر ظاهرة تهدد العالم اليوم هي دعم بعض الدول لمجموعات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن وتستخدم السلاح الكيميائي، معتبراً أن إفشال واشنطن ولندن لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل فضيحة أخلاقية.

وأوضح الجعفري في بيان ألقاه أمام اللجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونقلته وكالة «سانا» أن آفة الإرهاب سترتد على حكومات الدول التي تموله وعلى الدول الأخرى عاجلاً أم آجلاً. وقال: إن «عالمنا يواجه تحديات كثيرة يأتي في مقدمتها خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية منها إذ تقوم بعض الدول النووية بتهديد دول أخرى باستخدام الأسلحة النووية ضدها، إضافة إلى ظاهرة استثناء إسرائيل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلاوة على ذلك، فإن أخطر ظاهرة تهدد عالمنا اليوم هي دعم وتسليح وتدريب وتمويل بعض الدول ومنها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن لمجموعات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن وتستخدم السلاح الكيميائي».

وأضاف: إن إفشال مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار من الولايات المتحدة وبريطانيا يرتقي إلى مستوى الفضيحة الأخلاقية من حيث حماية استمرار إسرائيل بحيازة السلاح النووي والتستر على عدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً فاضحاً لكل أحكام المعاهدة وترجمة عملية لسياسة النفاق النووي التي يعتمدها هذان البلدان النوويان.

ورأى أن دعوة أغلبية دول أعضاء الأمم المتحدة إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل تؤكد أن إسرائيل لن تنضم في ظل استمرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكذا ألمانيا وأستراليا وغيرها من الدول بحماية البرنامج النووي الإسرائيلي والمساهمة في تطويره وتعزيزه وحماية رفض إسرائيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإزالة الأسلحة النووية.

وجدد الجعفري دعوة الدول الأعضاء للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل، مذكراً في هذا الإطار بالمبادرة التي طرحتها سورية نهاية عام ٢٠٠٣ خلال عضويتها في مجلس الأمن حول الموضوع.

وعبّر الجعفري عن إدانة الحكومة السورية بأشد العبارات لجريمة استخدام السلاح الكيميائي انطلاقاً من قناعتها بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية أمر مرفوض وغير أخلاقي ومدان، مشيراً إلى أن سورية انضمت إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية انطلاقاً من إيمانها بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل.

وأوضح، أن سورية قامت بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الانضمام للاتفاقية وأنجزت هذه الالتزامات رغم الظروف القاسية والصعبة التي تمر بها، لافتاً إلى أن التقرير الثالث وغير النهائي الصادر عن آلية التحقيق المشتركة وما تضمنه من اتهامات لسورية بخصوص «استخدام الكلور في تلمنس وسرمين مملوء بالكثير من الثغرات الهيكلية والتباينات التي تؤدي حكماً للطعن جملة وتفصيلاً في الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير.

وقال: إن «ما جاء في التقرير يفضح فبركة رعاة الجماعات الإرهابية المسلحة للادعاءات وسأذكر مثالاً واحداً فقط، حيث كشف مؤخراً معهد رون بول الأميركي للسلام والازدهار أن البنتاغون دفع مؤخراً مبلغ ٥٤٠ مليون دولار لشركة علاقات عامة بريطانية اسمها «بل بوتينغهر» تقدم خدماتها عادة للسعودية وتشيلي والهدف من دفع المال لهذه الشركة البريطانية هو خلق بروباغندا معادية للحكومة السورية أي فبركة صور وأفلام حول الكيميائي وغير الكيميائي»، مشيراً إلى المؤتمر الصحفي لوزير الدفاع الروسي الذي تحدث فيه عن نيات الجماعات الإرهابية في سورية باستخدام المواد الكيميائية السامة في ضرب الجيش العربي السوري والمدنيين في أحياء حلب كما أن السلطات السورية علمت بتاريخ الثلاثين من أيلول الماضي أن المواد الكيميائية وصلت إلى حلب ثم تم نقلها وتخزينها تحت الأرض بعمق ٦ أمتار في مدينة سراقب بمحافظة إدلب، وفي هذا الإطار شوهدت مواطنتان أميركيتان متخصصتان في الكيمياء في السادس من أيلول الماضي تعودان إلى تركيا بعد إتمام تجهيز المواد الكيميائية، على حين بقي أحد الخبراء ويدعى محمود حسين عبد الله الذي خضع لدورات خاصة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت مراقبة وإشراف من الولايات المتحدة وإسرائيل للإشراف على عملية تعبئة المقذوفات الصاروخية.

وقال الجعفري: «إننا أرسلنا إلى آلية التحقيق المشتركة منذ إنشائها ما يزيد على ٢٥ رسالة أعلمنا بموجبها الآلية باستخدام التنظيمات الإرهابية مواد سامة بحق المدنيين والعسكريين، إضافة إلى تزويد تنظيم داعش، بمساعدة المخابرات التركية بالمواد الكيميائية من ٨ شركات تركية».

الأردن تسمح بإدخال مساعدات للاجئين سوريين

| وكالات

سمحت الأردن بإدخال مساعدات لنحو ٧٥ ألف لاجئ سوري عالقين في أراضيها على الحدود مع السورية، القرار الذي رحبت به منظمة العفو الدولية، مؤكدة ضرورة اتخاذ حل «طويل الأمد».

في سياق متصل، أكدت بريطانيا، أنها ستلتزم باستقبال الأطفال اللاجئين، الذين لا يرافقهم بالغين، المقيمين في مخيم «كاليه» العشوائي للاجئين في شمال فرنسا، داعية باريس إلى المساعدة في تسريع عملية النقل.

وذكرت «العفو الدولية» في بيان لها أمس وفق ما نقلت وكالة «أ ف ب» الفرنسية للأنباء، أن «التقارير التي تحدثت عن استئناف إيصال المساعدات الإنسانية لـ٧٥ ألف لاجئ تقطعت بهم السبل في منطقة نائية قاحلة على طول الحدود الأردنية السورية يسمى الساتر الترابي هو بصيص من الأمل طال انتظاره، ينبغي أن يتبعه حل مستدام، على المدى الطويل».

ونقل البيان عن مدير القضايا العالمية والبحوث في المنظمة أودري غويران قوله: إن «وصول المساعدات الإنسانية دون قيود والاستجابة الإنسانية لتمكين قطاعات إنسانية متعددة من الوصول إلى هؤلاء وبما يتماشى مع المعايير الدولية هو ال مطلوب على وجه السرعة».

وأضاف: إن «عشرات الآلاف من اللاجئين الذين فروا من العنف في سورية يتعرضون منذ عدة شهور لظروف غير إنسانية على الإطلاق على الساتر الترابي. يجب أن تتمكن منظمات الإغاثة من الوصول غير المقيد إلى هؤلاء من أجل تقديم المعونات الغذائية المنقذة للحياة والعلاج الطبي وغيرها من أشكال الدعم. أي شيء أقل من ذلك ستكون مجرد إسعافات أولية مفعولها قليل على المدى الطويل».

وأوضح غويران أن «من شأن الحل الحقيقي وبدعم من المجتمع الدولي، تزويد هؤلاء اللاجئين الذين تقطعت بهم السبل بالأمن والملاذ من الصراع الوحشي في سورية»، مشيراً إلى أن ذلك «يشمل السماح للاجئين بدخول البلاد، بعد إجراء عمليات التفتيش الأمنية اللازمة وفقا للقانون والمعايير الدولية».

أطفال سوريون لاجئون في الأردن

وأعلنت الحكومة الأردنية الاثنين أنها ستسمح «خلال الأسابيع المقبلة» بإدخال مساعدات لنحو ٧٥ ألف لاجئ عالقين على الحدود الأردنية السورية، للمرة الثانية منذ إعلانها منطقة عسكرية مغلقة إثر هجوم إرهابي في حزيران الماضي.

وسمح الأردن للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية في ٤ آب الماضي بإدخال مساعدات للعالقين على الحدود الأردنية السورية في منطقة الركبان، للمرة الأولى منذ اعلانها منطقة عسكرية مغلقة.

وقالت الحكومة الأردنية حينها: إنها «لمرة واحدة فقط وتكفي لمدة شهر واحد».

وبحسب الأمم المتحدة، هناك نحو ٦٣٠ ألف لاجئ سوري مسجلين في الأردن على حين تقول المملكة: إنها تستضيف نحو ١,٤ مليون لاجئ منذ بدء الأزمة السورية في آذار ٢٠١١.

بريطانيا ستلتزم باستقبال الأطفال اللاجئين

أكدت وزيرة الداخلية البريطانية، أمبر راد، أن بلادها ستلتزم باستقبال الأطفال اللاجئين، الذين لا يرافقهم بالغون، المقيمين في مخيم «كاليه»، داعية فرنسا إلى المساعدة في تسريع عملية النقل.

وقالت راد في كلمة أمام مجلس العموم البريطاني، الاثنين، وفق ما نقلت وكالة «سمارت» المعارضة للانباء: إن الموافقة تمت على نقل أكثر من ثمانين طفلاً بلا مرافقين، مطالبةً فرنسا بوضع قائمة تضم أسماء من يحق لهم الانتقال استناداً إلى قواعد الاتحاد الأوروبي.

وأوضحت أنه تم الاتفاق مع وزير الداخلية الفرنسي، برنار كازنوف، على المساعدة في إعادة توطين الأطفال ببريطانيا أو مركز آمن لرعايتهم، بعد الانتهاء من الإجراءات اللازمة.

وأضافت راد: إن بريطانيا تقوم بذلك بموجب قانون الهجرة واتفاقية دبلن، التي تقضي بتقديم الأشخاص طلب لجوء في أول دولة يصلون إليها، مع إمكانية فحص الطلب في دولة أخرى إذا كان لهم أقارب فيها.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» طالبت الحكومة البريطانية، مطلع تشرين الأول الجاري، بنقل الأطفال اللاجئين من المخيم المعروف باسم «الأدغال» في مدينة كاليه بفرنسا، معربةً عن قلقها من إغلاق المخيم.

وأتهمت بريطانيا بالتباطؤ في المساعدة بنقل نحو ألف طفل بلا مرافق من مخيم كاليه، الذي يضم بين سبعة آلاف وعشرة آلاف مهاجر قدم جزء كبير منهم من سورية وإريتريا والسودان.

أكدت أنه فشل في احترام أبسط المتطلبات التي توجبها المسؤولية المناطة به

دمشق: بان لم يلتزم الحدود الدنيا لأخلاقيات وموجبات مهمته وأساء لمصداقية الأمم المتحدة

| الوطن - وكالات

شنت دمشق بشدة بتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الأخيرة تجاه سورية وسياسته تجاه الأزمة في هذا البلد، واعتبرت أنه أساء إلى مصداقية المنظمة الدولية وأنه أخفق في احترام أبسط المتطلبات التي توجبها المسؤولية المناطة به ولم يلتزم الحدود الدنيا لأخلاقيات وموجبات مهمته.

وصرح مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين بحسب وكالة «سانا» أن بان «يؤكد مرة جديدة إخفاقه في احترام أبسط المتطلبات التي توجبها المسؤولية المناطة به وأهمها الصدق والنزاهة والاستقلالية». وأضاف المصدر الرسمي: «لقد أساء بان كي مون مراراً إلى مصداقية الأمم المتحدة وموضوعيتها عندما جعلها رهينة لمشيئة البعض وجعل من نفسه طرفاً في المشكلات التي تعصف بعالمنا اليوم من دون التزام الحدود الدنيا لأخلاقيات وموجبات مهمته وفقاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة». وقال المصدر: إن الأمين العام الحالي الذي ومن دون حرج سحب التقرير الخاص بالانتهاكات ضد الأطفال في اليمن بفعل العدوان السعودي قد ألحق إساءة تاريخية لا تمحى بحق المنظمة الدولية والذي من المفترض أن يكون القيم والمؤتمن على مكانتها ودورها في العالم.

وأضاف المصدر: «كما أن الأمين العام الذي ارتضى لنفسه التصرف وفق سياسات بعض الدول إزاء سورية يتحمل مسؤولية قانونية وأدبية فيما آلت إليه الأوضاع عندما وفر مع البعض إحدى مظلات الدعم السياسي للإرهاب التكفيري وأدلى بتصريحات لا أساس لها من الصحة وتفتقر لأدنى دليل أو برهان وقام بالترويج لطروحات الأبواق المأجورة المعروفة بتبعيتها للدول المتآمرة على الشعب السوري وتضليل الرأي العام إزاء ما يحصل في سورية».

واختتم المصدر بالقول: إن سورية كانت تتمنى رغم كل سقطات بان كي مون أن ينهي ولايته بشكل يذكره فيها التاريخ بشكل مشرف لا أن يقول عنه: إنه رحل غير مأسوف عليه.

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون

وادعى بان أول من أمس أن «عجز (الرئيس) بشار الأسد عن إثبات نفسه كزعيم» سبب مقتل أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن سوري.

وقبل ذلك زعم بان في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والسبعين: «أن أحداً لم يقتل كما تقتل الحكومة السورية».

وردت وزارة الخارجية والمغتربين على خطاب بان حينها بتأكيد أن الشعب السوري الذي يناضل منذ أكثر من خمس سنوات ضد الإرهاب هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبله ولا يحتاج إلى عظات بان كي مون صاحب فضيحة سحب التقرير الذي أدان السعودية مقابل حفنة من الدولارات.

ومن المقرر أن يتنحى بان الكوري الجنوبي البالغ من العمر ٧٢ عاماً عن منصبه بنهاية ٢٠١٦ بعد أن تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة لولايتين.

بعد سقوط المشروع الفرنسي...

«معارضة الرياض» تطالب بحلول خارج مجلس الأمن

| وكالات

بعد سقوط المشروع الفرنسي في مجلس الأمن الدولي لحظر الطيران في حلب سارعت «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة، للمطالبة بالبحث عن آليات للحل في سورية خارج المجلس، مدعية أن روسيا تعطل عمله، وداعيةً الحكومة الفرنسية لمتابعة جهودها حول ذلك في المحافل الدولية.

وتباكى المنسق العام للهيئة، رياض حجاب، خلال اتصال هاتفي مع وزير خارجية فرنسا، جان مارك إيرولت، الاثنين، قائلاً، حسبما نقلت وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء: إن «روسيا تعطل عمل مجلس الأمن، نتيجة مواقفها ومشاركتها إلى جانب النظام في قتل الشعب السوري، لذلك يجب البحث عن حلول للأوضاع في سورية خارج مجلس الأمن». وسبق أن ذكرت «الهيئة العليا» في بيان، أن «العار الذي لحق بروسيا بعد رفع مندوبها منفرداً الفيتو ضد مشروع القرار الفرنسي لن ينساه السوريون ولن يمحوه تقادم الزمن، كما أنها سابقة في تاريخ مجلس الأمن أن تقوم الدولة الرئيسة بتعطيل مشروع قرار يحفظ دماء الأبرياء»، وفق ما جاء في البيان.

ويأتي ذلك، عقب استخدام روسيا حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي، يوم السبت الفائت، ضد مشروع القرار الفرنسي، الذي يدعو إلى حظر للطيران فوق مدينة حلب، حيث اعتبرت موسكو أن قرار باريس «محاولة صريحة» لتوفير غطاء لجبهة فتح الشام (النصرة سابقاً) والميليشيات المرتبطة بها.

وكان إيرولت قال: إنه سيطلب من «المحكمة الجنائية الدولية» إعادة النظر في «جرائم الحرب المشتركة بين النظام وروسيا» في حلب، وتناغما معه جدد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مطالبة «الجنائية الدولية» بالبدء في تحقيقات حول جرائم حرب في سورية.

حملة تجنيد إجباري لـ«الإدارة الذاتية» في القامشلي

| الحسكة - دحام السلطان

نفذت ما يسمّى بوحدات الانضباط العسكري التابعة لـ«الإدارة الذاتية» في مدينة القامشلي» شمال مدينة الحسكة بنحو ٩٠ كم» حملة اعتقالات جديدة في المدينة، طالت العديد من الشبان بهدف سوقهم للتجنيد الإجباري.

وذكرت مصادر مطلعة من مدينة القامشلي «أن دوريات لوحدات الانضباط العسكري كانت قد تمركزت منذ يوم الإثنين، عند دوار الهلالية وشارع منير حبيب ودوار الصوامع في حي العنترية من المدينة، بهدف اعتقال الشبان المتخلفين عن الخدمة العسكرية التابعة لما يسمى بالإدارة الذاتية». وأوضحت المصادر أن «قرابة عشرة شبان قد تم اعتقالهم عند دوار الهلالية، فيما تواصل وحدات الانضباط العسكري دورياتها في النقاط التي تمركزت فيها لمواصلة تنفيذ حملة الاعتقال».

وأشارت المصادر «إلى أن وحدات الانضباط العسكري المكلفة اعتقال الشبان المتخلفين عن التجنيد، قد أوقفت حملتها في مدينة القامشلي منذ أكثر من شهرين، إلا أنها عاودت أمس (الثلاثاء) اعتقال الشبان مجدداً دون ذكر للأسباب».